

التزوير في عهد الحاكم العام للجزائر نايجلان (1951-1948) - التزوير الانتخابي أنموذجاً -

أ/ حورية بن فضة
جامعة الجزائر 02

الملخص:

تعالج الدراسة انتخابات 1948، التي جرت في عهد الحاكم العام بالجزائر، مارسيل إيدموند نايجلان، لقد كان لإعادة بناء الجمهورية الفرنسية الرابعة، والتي من خلالها تمكن الجزائريون من خوض غمار المنافسة حول المجالس الانتخابية بمختلف أنواعها، من بينها انتخابات الجمعية الجزائرية، والتي وقعت أحداثها في الفترة التي عين فيها نايجلان حاكماً عاماً على الجزائر ما بين 1948-1951. وبناء على القوانين الجديدة المنظمة للانتخابات الخاصة بالهيئتين الانتخابيتين الأولى التي تمثل الناخبين الفرنسيين والهيئة الثانية التي تمثل الناخبين الرعايا/المسلمين، حيث تمكنت الأحزاب والمستقلين من المشاركة في الانتخابات ومواجهة مرشحي الإدارة الاستعمارية، حيث جرت هذه الانتخابات في ظروف خاصة، وسعت من خلالها الحكومة العامة تغليب الكفة لصالح مرشحيها/منعاً لوصول أصوات الوطنيين، أو التقليل قدر الإمكان من تواجدهم في تلك الهيئة المنتخبة. وانطلاقاً مما سبق نقف عند الظروف التي تمت فيها الانتخابات خلال الفترة المذكورة، فما هي السبل والوسائل التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية للحد من صعود مختلف أطراف الحركة الوطنية؟ وكيف تعاملت هذه الأخيرة مع التجاوزات والعراقيل وعمليات التزوير المفصوحة التي كان يقوم بها بشكل مباشر الحاكم العام وباقي المسؤولين الفرنسيين في الجزائر، بمختلف مناصبهم ومسؤولياتهم.

الكلمات المفتاحية:

نايجلان- الانتخابات- التزوير- الحركة الوطنية- القانون الخاص- الحملات الانتخابية- نتائج الانتخابات.

Summary:

The study deals with the elections of 1948, which took place during the reign of the Governor General of Algeria, Marcel Edmond Nigelan. It was the reconstruction of the fourth French Republic, through which the Algerians managed to compete in various electoral councils, Events in the period in which Nigelan was appointed governor general of Algeria between 1948-1951.

In accordance with the new laws governing the elections of the two electoral bodies , the first representing the French voters and the second body representing the citizens / Muslim voters, the parties and independents were able to participate in the elections and confront the candidates of the colonial administration. These elections took place in special circumstances, in which the general government sought to give preference to its candidates in order to prevent the voices of the patriots from reaching or minimizing their presence in that elected body.

In view of the circumstances in which the elections took place during this period, what are the ways and means adopted by the colonial administration to limit the rise of the various factions of the national movement? And how the latter dealt with the excesses and obstacles and the blatant forgery, which was carried out directly by the Governor-General and the other French officials in Algeria, in various positions and responsibilities.

- تمهيد:

تعددت المجالس الانتخابية باعتبار الجزائر مستعمرة فرنسية، فأبقي على النواب في مختلف المجالس الفرنسية والجزائرية ومنها البرلمان الفرنسي، والمجلس الجزائري، والمجالس البلدية؛ ويُختار هؤلاء النواب عن طريق الانتخابات العامة.⁽²⁾

1 - المجالس المنتخبة في الجزائر 2-1- المجلس الوطني الفرنسي

بموجب قانون 30 نوفمبر 1875 و الذي أقر برفع عدد ممثلي المسلمين في المؤسسات الانتخابية ، والمعدل بأمرية 17 أوت 1945 (المرقمة ب: 45-1837)،⁽³⁾ منح لفئة من الجزائريين حق التمثيل في هذا المجلس خاصة بعدما طلبت السلطات المركزية الفرنسية من مستعمراتها تعيين أو إرسال نوابها للمجلس الوطني الفرنسي ومن مهام هذا المجلس ، إصدار القوانين ودراساتها، وله كل السلطات التشريعية بالنسبة للمستعمرات، أي السلطة على الصحف والحريات العامة، على أن تعود حرية التطبيق، إلى المجالس المحلية.⁽⁴⁾

2-2- المجلس الجزائري

قبل إنشاء المجلس الجزائري، كانت الجزائر تُسير من قبل مجلس الحكومة بموجب مرسوم 11 أوت 1875 ولما جاء قانون 20 سبتمبر 1947 تحت اسم قانون رقم: 47-1853 ألغي ذلك، ونص على تكوين مجلس جزائري يكون الممثل الوحيد في الجزائر.⁽⁵⁾ ومهام المجلس تتمحور حول التنظيم، والمالية وبعض الأمور الخاصة حول الخدمات والأشغال العامة، ومنح ضمان تأسيس أو هدم مؤسسات عامة جزائرية، وكذلك له حق توزيع الشروط والمصادر بين ميزانية الدولة وميزانية الجزائر، كما له الحق في إدارة وتنظيم الماليات المحلية ووضع الميزانية والضرائب وهذا بمساعدة الحاكم العام وقد تناول ضرورة إنشاء جمعية جزائرية في عنوانه الرابع الذي ضم 17 نصا منها :

- الجمعية الجزائرية تتشكل من 120 عضوا : 60 يمثلون المواطنين في الهيئة الأولى و 60 يمثلون المواطنين في الهيئة الثانية
- أعضاء الجمعية ينتخبون من طرف هيئتين.⁽⁶⁾

وفي عنوانه الثامن تضمن 05 بنود منها - انتخاب الجمعية الجزائرية في أجل أقصاه 15 جانفي وتجتمع خلال 15 يوما بعد الانتخابات، من توقيع "فانسون أوريول رئيس الجمهورية وراماديبى رئيس مجلس الوزراء .

ولقد سعت الإدارة الاستعمارية لإجراء الانتخابات من أجل تشكيل الجمعية الجزائرية بهدف إيجاد حل للمسألة الجزائرية والكشف عن المنادين بالانفصال التام و السيادة الكاملة عن فرنسا وبالتالي يمكن محاصرتهم .

2-3- المجالس البلدية:

لقد قسمت الجزائر الشمالية إلى ثلاثة محافظات: العاصمة، وهران، قسنطينة، وكان لها تنظيم إداري يشبه نظام المحافظات الفرنسية، وينتخب المجلس البلدي عن طريق الاقتراع العام في قسمين متساويين لمدة ستة سنوات، ويستدعى المجلس الانتخابي من طرف المحافظ لتعيين المراكز التي يجرى فيها الفرز، وتعين أوقات فتح وغلق هاته المراكز الانتخابية، على أن ينشر هذا القرار في كل البلديات، أسبوعين قبل إجراء الاقتراع⁽⁷⁾ كان عدد أعضاء المجالس ثلاث أخماس من ممثلي القسم الثاني، أما الخمسين الباقين فيعودان إلى القسم الأول. وفيما يخص صلاحيات هذه المجالس وسلطاتها، فهي متعددة منها، اتخاذ القرارات ومناقشة المشاريع، كما أن لها الحق في إصدار القرارات.⁽⁸⁾

وقد عرفت العملية الانتخابية في الجزائر تطورا ملحوظا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1945-1951، فإذا سبق وأن منح القانون الفرنسي للأهالي حق الانتخاب، فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد لجأت إلى تزوير الانتخابات وتعيين عملائها في المجالس الانتخابية⁽⁹⁾ حيث أصبحت عملية الغش والتزوير الانتخابي ظاهرة مستفحلة، وقد عرفت تفاقما فاضحا خلال فترة حكم الحاكم العام نايجلان (1948-1951)، وصلت إلى حد المساس بصلب العملية الانتخابية، مثل التلاعب بالقوائم، واللجوء إلى الدعاية الانتخابية المغرضة⁽¹⁰⁾ ووصل الأمر إلى عملية فرز الأصوات ، فكيف كان يتم ذلك في عهد نايجلان ؟ وما كان رد فعل الحركة الوطنية إزاء هذه السياسة ؟

وهو ما سيتضح من خلال التعرف على المعركة الانتخابية بدءا من سنة 1948، فرغم اختلاف طبيعة هذه الانتخابات إلا أن جميعها سارت على نفس المنوال، وقد حدد قانون 4 مارس 1948 المقاطعات الانتخابية لعضوية الجمعية الجزائرية على النحو التالي:⁽¹¹⁾

الهيئة الأولى خاصة بالمستوطنين

واشتملت على 23 دائرة انتخابية بمقاطعة الجزائر، و20 دائرة انتخابية لمقاطعة وهران و16 دائرة انتخابية لمقاطعة قسنطينة، ودائرة انتخابية واحدة لإقليم الصحراء.

الهيئة الثانية خاصة بالجزائريين

واشتملت بدورها على 17 دائرة انتخابية لمقاطعة الجزائر، و14 دائرة انتخابية لمقاطعة وهران، و24 دائرة انتخابية لمقاطعة قسنطينة و5 دوائر انتخابية لإقليم الصحراء.⁽¹²⁾

وفيما يخص التسجيل في القوائم الانتخابية، فالحظوظ كانت محدودة جدا فحسب مرسوم 6 فبراير 1919، المادة العاشرة من شروطها، أن يكون عمر المترشح 25 سنة، وأن يكون ساكنا في البلدية منذ سنتين على الأقل، وأن تتوفر فيه جملة من الشروط، منها قيامه سابقا بخدمات في الجيش البري أو البحري، وأن يكون صاحب ملكية زراعية في الريف، أو مالك عقار، أو تاجر مستقر، أو أن يكون موظفا عموميا في العمالة أو البلدية أو صاحب معاش، أو أن يكون عضوا في غرفة تجارية أو فلاحية وحاصل على شهادة مسلمة من مدرسة حكومية، أو شهادة التعليم الابتدائي أو أن يكون قد حصل على وسام أو ميدالية من طرف فرنسا (شرفية أو تقديرية).⁽¹³⁾

شكلت الانتخابات في مختلف مستوياتها، بعد الحرب العالمية الثانية، ميدانا للعمل السياسي بالنسبة للحركة الوطنية في صراعها مع الاستعمار، لكن الحيلولة دون أن تتم في أجواء من الديمقراطية، بلجوء الإدارة إلى ممارسات التزوير، أفرغتها من كل محتواها.⁽¹⁴⁾

1- الانتخابات في عهد نايجلان (1948-1951)

الفترة القمعية:

فور تولي نايجلان مقاليد الحكم، باشر تطبيق سياسة القمع بشتى الطرق والوسائل بهدف القضاء على الحركة الوطنية الجزائرية وإقصائها شيئا فشيئا من الحلبة السياسية وعزل الشعب عنها. وللقضاء على وحدة هذه الحركة ووحدة الأمة الجزائرية، بدأ نايجلان يهدد ويتوعد الحركات الوطنية وهو في باريس قبل أن تطأ قدمه الجزائر في 25 فيفري 1948.⁽¹⁵⁾ وهذا دليل على أن خطة القمع كانت مبنية وأنه أن أوان تطبيقها⁽¹⁶⁾ خاصة وأن الحاكم الجديد وبمجرد تسلمه الحكم أعلن الحرب على الوطنيين الجزائريين، وبدأ مشواره بالتهديد والوعيد قائلا: "إنني سأحطم كل عملية انفصالية، وأواجه بحزم، كل من يجراً على إثارة القلاقل

والفوضى لفرض إرادتي ورأيي" (17) وقصد بهذا الكلام ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية كما قال أيضا : "سأعمل بكل قواي على تفويض كل محاولات الانفصاليين وسأذهب بإرادة صارمة، لا لحل المشاكل الآنية فحسب، بل لإضعاف حدة ومكانة وقوة الانفصاليين، وسأعمل جاهدا لخدمة مصالح فرنسا". (18) وتم الاتفاق بين هذا الأخير وبين الحكومة الفرنسية على عدة نقاط منها: أولا: محاربة الوطنيين الجزائريين وعدم تمكينهم من استعمال شعاراتهم السياسية في حملة الانتخابات التشريعية، وثانيا: تعطيل تطبيق المواد المنصوص عليها في قانون 20 سبتمبر 1947، والتي لها علاقة بضمان ممارسة الجزائريين لبعض الحقوق التي منحها لهم هذا القانون، وثالثا: عدم تأييد الإدارة الفرنسية للمرشحين الأحرار واليساريين وحتى الاشتراكيين من المسلمين الجزائريين. (19) ومن خلال هذا الاتفاق بين نايجلان والحكومة الفرنسية، نلاحظ أن المهمة الرئيسية التي جاء من أجلها الحاكم العام الجديد، هي محاصرة الوطنيين والعمل من أجل الحيلولة دون فوزهم في الانتخابات، وهذا يعني صراحة خرق قانون 20 سبتمبر 1947 وعرقلة تطبيقه، فبدأ نايجلان حملته الانتخابية في جو مشحون للغاية، ومارس نماذج متعددة من الاعتداءات على حرية الانتخاب، منها الإجراءات التعسفية لمنع تشكيلات الحركة الوطنية، وحتى الشيوعيين من الفوز بمقاعد المجموعة الانتخابية الثانية في الجمعية. (20)

كان أول ما بدأ به هو تعطيل الانتخابات التي أوصى بإجرائها القانون الخاص خلال الفترة ما بين 15 جانفي 1948 إلى نهاية الربيع من السنة نفسها، حتى يتمكن فعلا من تنفيذ وعوده للكلون وعلى رأسهم "أبو" الذي قال: "إن الجمعية الجزائرية محرمة منذ الآن على أي نائب وطني، وأن تنفيذ أي إجراء تقديمي من دستور الجزائر لن يرى النور أبدا، وأن أي رجل تحرري من اليسار الفرنسي، بما فيهم الاشتراكيين، لن يفسح المجال أمامهم". (21) عرقلت السلطات الاستعمارية الحملة الانتخابية، لكي لا تجري في جو ديمقراطي حيث أقدمت على منع مصالي الحاج أثناء زيارته إلى معسكر يوم 19 مارس 1948 من تنظيم تجمع شعبي لإلقاء خطاب يتناول موضوع الانتخابات، الأمر الذي جعله يصرح قائلا: " لقد أخذت مني حرية الكلمة في معسكر ، و مع ذلك فان الاستقلال الذي هو موضوع نشاطي الدائم سيتحقق قريبا ". (22)

لقد عمل نايجلان كل ما في وسعه من أجل إقرار السيادة الفرنسية، حتى لو اقتضى الأمر ممارسة الاضطهاد والتزوير وتضييق الخناق على مناضلي الحركة الوطنية، بل إنه اعترف بإعطاء أوامر للإدارة الفرنسية، بالعمل على مضايقة المرشحين المستقلين، حتى الذين يؤيدون الاتحاد الإسلامي الفرنسي، وهؤلاء في حقيقتهم مقربين من السلطة الفرنسية، التي اعتمدت عليهم في مساندة السياسة الاستعمارية.⁽²³⁾

والحقيقة أن نايجلان قد اتخذ من أسلوب التزوير في الانتخابات، سياسة عامة الهدف منها، تشديد القبضة على الوطنيين، وقد عبر عن ذلك بقوله: "...لم يكن الخيار متاحا في مقاطعاتنا الجزائرية الثلاث، بين الانتخابات الحرة والانتخابات الصورية، بل كان بين انتخابات يكتسحها المصاليون وانتخابات تكتسحها الولاية العامة، وقد فضلنا الاختيار الثاني..⁽²⁴⁾ ، ويفهم من هذا الكلام أن الصراع كان على أشده بين السلطة الفرنسية وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجاءت الانتخابات الخاصة بالجمعية الجزائرية لتظهر صورة نايجلان الحقيقية.

خيم على الحملة الانتخابية جو من الرعب، وعمّت الساحة السياسية الكثير من العنف والاضطهاد غير المبرر، الذي لجأت إليه الإدارة الاستعمارية، قصد ترهيب الوطنيين وحملهم على التخلي عن أحزابهم،⁽²⁵⁾ فتم منع الاجتماعات الوطنية، ومحاصرة جريدة المغرب العربي المقربة من حركة الانتصار، وتزايد الاختطاف وحملة التفتيش واعتقال المناضلين،⁽²⁶⁾ وعشية الانتخابات ، ألقت السلطات الفرنسية القبض على 32 مرشحا من بين 59 مشرعا لحركة الانتصار، وأصدرت ضدهم أحكاما بالسجن لأزيد من 80 شهرا وغرامات مالية لا تقل عن 700000 فرنك،⁽²⁷⁾ وأعيد العمل بقانون وارني،⁽²⁸⁾ وعليه تم ضبط صنفين من الجنج ضد مرشحي حزب الشعب، هما المساس بالسيادة الفرنسية، والإخلال بالنظام العام،⁽²⁹⁾ وقد عمدت الإدارة الاستعمارية قبل الاقتراع، إلى توزيع بطاقات الناخبين في المراكز، حيث تنشط الخلايا الوطنية، وحجز دفاتر البرنامج الانتخابي ومنعهم من إقامة الاجتماعات العمومية.⁽³⁰⁾ وبالفعل جرت انتخابات 4 و11 أفريل 1948، في ظروف صعبة وسادتها حالة من الفوضى بعد وقوع جملة من التجاوزات⁽³¹⁾ والاعتقالات والاضطهاد في حق المترشحين والمناضلين الذين

تعرضوا للتوقيف، والسجن، التي وقعت قبل أيام قليلة من الانتخابات، والتي طالت صفوف ومناضلي حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية فتم اعتقال ما يقارب 660 مناضل مثل حسين لحول الأمين العام للحزب ومساعد رئيس بلدية الجزائر، أيضا الكثير من المستشارين المحليين من بينهم طفاوي عبد القادر ومرباح مولاي وعبد الله عيسى من سيدي بلعباس نفس الشيء في تلمسان، غليزان، ومستغانم. ولم يستثن هذا القمع والملاحقة مرشحي الاتحاد الديمقراطي، قبل انطلاق الانتخابات، وهي العملية التي تمت تحت الإشراف المباشر لنايجلان والتي شملت حوالي ثلث المرشحين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية.⁽³²⁾

هكذا يتضح أن فرنسا لم تحترم وعودها، والمبادئ الديمقراطية التي طالما تغنت بها لما فتحت مجال الحملة الانتخابية أمام المرشحين. فهي لم تكف بمنع حرية الكلمة والتعبير فحسب وإنما لجأت إلى سجن مناضلي الأحزاب الوطنية قبل إجراء الانتخابات كما سبق الإشارة إلى ذلك فتكون فرنسا قد خطت خطوة أولى نحو تزوير الانتخابات، وتصعيد الموقف تجاه الجزائريين، الذين دخلوا انتخابات الجمعية الجزائرية في إطار الشرعية.

أشار حسين آيت أحمد إلى السلوك الرائع وقدرات الحاكم العام نايجلان في التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال تزوير منقطع النظير والذي سبقه جملة الاعتقالات التي طالت مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية⁽³³⁾ وفي يوم الاقتراع، تم تنصيب مكاتب بشكل عشوائي، يرأسها المستوطنون في الغالب، كما تم فتح مراكز انتخابية في بيوت بعض الأعيان، وقد تم نقل المكاتب من أماكنها الرسمية دون إشعار المواطنين⁽³⁴⁾ وعمدوا إلى عدم توزيع البطاقات الانتخابية على الناخبين، وأحيانا وربحا للوقت، كانت الإدارة الاستعمارية تملأ الصناديق الانتخابية مسبقا، وكما نشاء، أو تقدم محاضر النتائج عشية الانتخاب، وأثناء الفرز يؤتى بصناديق جديدة مملوءة بأصوات أغليبتها الساحقة لفائدة مرشحي الإدارة الفرنسية وبالإضافة إلى كل هذه الممارسات التعسفية، كانت الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة ورجال الإدارة يلاحقون المنتخبين ويستعملون شتى الوسائل لإرغامهم على عدم إعطاء أصواتهم لمرشحي الحركة الوطنية.⁽³⁵⁾

شهد يوم الانتخابات مناوشات بين أفراد القوات المسلحة الفرنسية، وجحافل المواطنين الجزائريين في أماكن عديدة من أنحاء الوطن، أسفرت عن استشهاد الكثير وإصابة أعداد كبيرة بجروح متفاوتة، مثلما حدث في قرية أولاد فرحة، القريبة من مدينة سور الغزلان حالياً.⁽³⁶⁾

وقد نتج عن عمليات الغش والتزوير التي انتهجها نايجلان في الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري، فوز مرشحي الإدارة الفرنسية⁽³⁷⁾ رغم سيطرة مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، على كافة البلديات.

فقد لجأت الإدارة الفرنسية في المرحلة الأولى إلى ترشيح الأشخاص الموالين لها من المسلمين الجزائريين، وقدمتهم للانتخاب على أساس مرشحين أحرار، وبالمقابل عمدت إلى التضيق على مرشحي الحركة الوطنية، ولم يسلم من ذلك حتى مرشحي حزب البيان الجزائري، المقدمين عند الإدارة مقارنة بمرشحي حركة الانتصار.⁽³⁸⁾

أما في المرحلة الثانية، فقامت السلطات الفرنسية بعملية مصادرة واسعة النطاق للجرائد والمنشورات الدعائية للحملة الانتخابية وقامت كذلك بمنع الاجتماعات والتجمعات التي قد تعقدها حركة الانتصار في إطار حملتها الانتخابية.

ومن التصرفات غير القانونية التي قام بها أعوان الإدارة الفرنسية، نذكر على سبيل المثال، ما حصل في بلدية الشيوخ بالقرب من الجلفة، حيث قام محافظ شرطة بالإشراف على الصناديق، أما في مدن ثنية ويسر وعين بسام، فإن بطاقات الانتخاب لم توزع،⁽³⁹⁾ بناتا أما في مدينتي قالمه وسطيف، فلم يتم الإعلان عن النتائج الانتخابية.

وفي المرحلة الثالثة، فقد قررت الإدارة الفرنسية الإعلان عن نتائج الانتخابات التي جاءت مطابقة تماما لخطة التزييف التي رسمها المستوطنون، بالاتفاق مع الحاكم العام "نايجلان" وكانت النتائج الخاصة بالسنتين مقعدا، الممنوحة للمسلمين الجزائريين في المجلس الجزائري، كالتالي:⁽⁴⁰⁾

41- مقعدا من نصيب المرشحين المستقلين من الجزائريين، المدعومين من طرف الإدارة الفرنسية.

09- مقاعد، نصيب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.⁽⁴¹⁾

08- مقاعد، نصيب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- مقعدان اثنان هما نصيب المستقلين من الاشتراكيين.

أما بالنسبة لنتائج انتخابات هيئة المستوطنين، فإنها لم تعرف أي تزييف، وكانت نتائجها كالتالي.⁽⁴²⁾

اليمينيون من المستوطنين، الذي شكلوا تكتلا فيما بينهم.... 55 مقعدا.

الاشتراكيون من المستوطنين 4 مقعدا.

الشيوعيون 01 مقعدا واحدا.

1- رد الفعل الحركة الوطنية على تزوير الانتخابات

لقد كان رد فعل الجزائريين على السياسة الفرنسية حاسما سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو على المستوى الشعبي، حيث تم الإحجام عن المشاركة كتعبير عن عدم الثقة في السلطات المشرفة على العمليات الانتخابية، ومما يؤكد هذا ما كتبه أحد مراسلي صحيفة "لوموند" «le monde» الفرنسية في تحقيق أجراه في إحدى المناطق الانتخابية بالجزائر، حيث يذكر أن عشرين شخصا من الأهالي صرحوا له بأن المسؤولين الفرنسيين يقترعون بدلا عنهم، لذا فإنهم ليسوا بحاجة للتنقل أو مغادرة أماكنهم.⁽⁴³⁾

وقد لعبت الصحف الوطنية، دورا كبيرا في فضح أعمال المستعمرين من ذلك المقال الذي جاء في صحيفة المنار في عددها السادس، والذي جاء فيه " لك الحق في التصويت، ولي الحق في التصرف في صوتك"، وجاء في معرض تعليقها علن ذلك: "إن هذا الأسلوب في تطبيق التعاليم الديمقراطية ابتكره الفرنسيون... وليس بغريب أن يصدر مثل هذا عن اشتهر بالمحافظة عن التقاليد المنافية لروح التطور والتقدم، ولكن الغريب أن يدعي أصحاب هذا السلوك، حب الديمقراطية و الانتساب إلى "العالم الحر"، والسعي في تحرير البشرية المعذبة، ولو أنهم لم يملؤوا الدنيا بهذا الإدعاء ولم يكن البعض من ضحايا الاغترار به لكان الاهتمام والاعتناء من هذا السلوك أقل وطأة في نفوسنا".⁽⁴⁴⁾

كما جاء في أحد التقارير المرسلة إلى وزير الداخلية، مؤرخ في 14 أبريل 1949 ما مفاده، أنه لم يكن النخبون في الجزائر، هم من ينتخب النواب، بل الإدارة هي التي عينتهم، وهذا الأمر ليس فيه شك فحسب، بل أنه أمر اعترف به الجميع.⁽⁴⁵⁾

الأمر اللافت في هذه الفترة، هو ظهور بعض التنظيمات التي شملت أحزاب المغرب العربي، والتي كانت تمارس نشاطها من القاهرة باعتبارها مركز تجمع القوى السياسية الناشطة في المغرب العربي، خاصة تلك التي تدعو إلى الاستقلال التام للأقطار المغربية (المغرب الأقصى والجزائر وتونس)، والمقصود هو، لجنة تحرير المغرب العربي، التي كان يرأسها محمد بن عبد الكريم الخطابي⁽⁴⁶⁾ الذي أصدر بيانا سنة 1948 من القاهرة ومما جاء فيه: "منذ أن منّ الله علينا بالتحرير، ومكّن لنا من اللجوء بقرب الملك فاروق العظيم، وتحتة نواصل مجهوداتنا من أجل توحيد أفكار الزعماء، بقصد توحيد أحزاب المغرب والجزائر وتونس، والتي صرحت بسياسة الاستقلال، ومواصلة الكفاح في جبهة واحدة من أجل تحرير أوطاننا من النير الاستعماري".⁽⁴⁷⁾

ويورد محمد بن عبد الكريم الخطابي في بيانه هذا منطلقات لجنة تحرير المغرب العربي المتمثلة في:

أولا: أن المغرب العربي الذي وُجد بفضل الإسلام، وعاش في الإسلام سيواصل أعماله في المستقبل ضمن أصول الإسلام. ثانيا: يمثل المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من العالم العربي، وارتباطه بالجامعة العربية شيء طبيعي ولازم.

ثالثا: لا يمكن متابعة أي هدف آخر سابق للاستقلال.⁽⁴⁸⁾

ومما يفهم من العنصر الأخير، هو تأجيل المطالب الإصلاحية ضمن التوجهات المغربية، فالهدف الآني هو القضاء على الاستعمار نهائيا، أما الأطراف المغربية التي وقعت على بيان إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي هي: حزب الشعب الجزائري، وحزب الوحدة والحزب الديمقراطي، وحزب الاستقلال، من الغرب الأقصى، والحزب الحر الدستوري التونسي، وأبقى على الباب مفتوحا أمام الأحزاب المغربية الأخرى، الراغبة في الانضمام إليهم، شريطة التخلي عن المطالب الإصلاحية حالي.⁽⁴⁹⁾

وإلى جانب لجنة تحرير المغرب العربي، تكونت "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية"، ومركزها القاهرة أيضا، وقد أصدرت في 24 أبريل 1948 بيانا موجها إلى شعوب شمال إفريقيا، دعت فيه إلى ضرورة تكاتف جهود قادة أحزاب الأقطار المغاربية من أجل طرد الاستعمار وإنقاذ الشمال الإفريقي، الزاخر بالثروات البشرية والمادية ناهيك موقعه الاستراتيجي، لذا يجب أن يكون هدف الكفاح هو مصلحة أقطار المغرب العربي بعيدا عن المطامح الشخصية، وأساسه هو الاتحاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى.⁽⁵⁰⁾

وجاء في بيان جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية: "أن مظاهر الاختلاف، تمكن العدو من المنطقة، وقد ظهر ذلك بوضوح في فوز المستوطنين بالانتخابات التي جرت في الجزائر، وقد كان الخطر أكبر عند عرض دخول الجزائر في الوحدة الفرنسية وسلخها عن جامعتها الأصلية، جامعة العرب والمسلمين، وتجاوبا مع مساعي الأحزاب المغاربية كانت هناك محاولات محلية تجري في الجزائر، من أجل التوصل إلى قاسم مشترك يجمع بين التيارات السياسية الجزائرية وكللت المساعي بإنشاء جبهة الدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها.⁽⁵¹⁾

كما نسجل في السياق نفسه رد فعل الطلبة الجزائريين في تونس، الذين استفزهم ما حصل من تزوير، فدعوا كافة قادة الأحزاب، في تونس والجزائر، إضافة إلى الجمعيات الثقافية والرياضية، إلى الاجتماع في مقرهم، بهدف دراسة الوضع وتقديم احتجاج إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، عن عمليات التزوير الذي شاب الانتخابات وعن الظلم الممارس في حق مناضلي حزب الشعب الجزائري.⁽⁵²⁾

ويتضح مما سبق، أن ما أثر سلبا على العمل الوطني في هذه الفترة، هو التنافر بين الأحزاب السياسية، نظرا لاختلاف اتجاهاتها، مما فسخ المجال أمام الفرنسيين من تسيير الأمور حسب أهوائهم وإرادتهم، على أن مشاركة الأحزاب في الانتخابات لم تكن تهدف للفوز بالمقاعد أو تغيير الواقع بقدر ما كانت تهدف إلى التعريف بالمتاعب الجزائرية.⁽⁵³⁾

وترى صحيفة المنار أن هدف الأحزاب الجزائرية من المشاركة في الانتخابات هو إبلاغ مطامحهم وإرسال صوت الجزائر إلى الخارج، ولكن في نفس الوقت كما تقول الصحيفة لم يكن ذلك كافيا إذا لم يقترن بعمل جدي تشارك فيه جميع الأحزاب للتعبير عن وعيها القومي والسياسي بضرورة استرجاع حقها المسلوب.⁽⁵⁴⁾

4-1- التجربة الوحدوية بين الأحزاب السياسية

كانت الإدارة الاستعمارية تحبذ "الممارسة السياسية" وتدعو إلى الانشغال بها ولم تكن تنتظر أن يتبنى الشعب ممثلي التشكيلات الوطنية على حساب ممثليها من "الأهالي" لأجل ذلك، لجأت إلى أساليب القمع والتزييف المفضوح كي تضمن الفوز لمرشحيها والأمثلة العديدة في ذلك، لم تترك أي مجال للشك،⁽⁵⁵⁾ ونتيجة لاحتجاجات الجزائريين المتكررة لدى الهيئات الدولية، عن الممارسات الإدارية الفرنسية في الانتخابات، أرسل "مؤتمر الشعوب المناهضة للإمبراطورية" ملاحظين عنه، لتقييم مستوى الحريات في الجزائر، فكتبوا: "إن حرية الاقتراع في الجزائر تكاد تكون منعدمة بالنسبة للمسلمين، وأن الجزائريين لا يستطيعون ممارسة الرقابة بسبب الاضطهاد المسلط عليهم ومن ثمة، فإن الانتخابات بهذه الطريقة تسهم كثيرا في هدم الأسس والمبادئ الديمقراطية"⁽⁵⁶⁾

والحقيقة أن الممارسات التعسفية الفرنسية ضد الجزائريين، ازدادت وطأتها ابتداء من شهر مارس 1950، إثراء اكتشاف المنظمة الخاصة⁽⁵⁷⁾ فوقعت حالات اعتقال بالجملة، وما كان يزيد من وطأة المعتقلين، ما كانوا يلاقوه من أنواع التعذيب والاهانات دون وجه حق، وقد وصل الأمر، حدا لا يمكن السكوت عنه، لذلك تحركت قيادة ومناضلي سائر التنظيمات السياسية والمدنية الجزائرية في إطار لجان لمساندة المعتقلين ومساعدة أهاليهم، وللتنديد بالإجراءات الاستعمارية التعسفية، وبالمؤامرة التي حاك خيوطها الوالي العام نايجلان، رغم إنكاره أن يكون له دور في ذلك، مؤكدا أنه ترك العدالة تقوم بدورها وأدان عمليات التعذيب، لأن استعمال العنف أثناء الاستيطان من أجل إجبار الموقوفين على الاعتراف يعني النزول إلى مستوى النازيين، ولما اشتد عليه الانتقاد، اضطر إلى تبرير موقفه بالقول: "إنني في الحقيقة لم أقم إلا بتطبيق التعليمات المؤرخة في 28 أوت 1947، التي أصدرها الحاكم العام السابق"⁽⁵⁸⁾ والتي نصت على ضرورة تكثيف العمل من أجل القضاء على

المتطرفين، الذين كانوا يقومون بنشاطات قد تشكل خطرا على ممتلكات فرنسا، ومن أجل الحفاظ على هيبة الدولة، فكان لابد من التشديد على المخالفين للقانون والنظام العام.⁽⁵⁹⁾

وهذه المواقف دفعت الزعماء الوطنيين إلى التفكير جديا في عمل شيء ما لمواجهة الإدارة الفرنسية، وتجاوز الخلافات الموجودة بينهم،⁽⁶⁰⁾ خاصة وأن التذمر بلغ أشده لدى الجميع، وهذا ما أعطى لفكرة الاتحاد دفعا كبيرا، جسده الرغبة الملحة في تكوين موقف جماعي قد يؤثر على التصرفات الفرنسية، وفي هذا المعنى كتبت صحيفة المنار الوطنية، أن الوعي القومي والتنظيم السياسي لا يمكن أن يظهر إلا بتحقيق وحدة الأهداف، وهذا ما لم يتحقق لحد الآن، كما جاء في الصحيفة أيضا، أن الاتفاق في المسائل الجوهرية واقع، وما الخلاف إلا لفظيا وفي جزئيات قليلة الأهمية، ولو تحقق الاتحاد المنشود لأمكن اتخاذ موقف عظيم الشأن.⁽⁶¹⁾

كما بدأ موقف فرحات عباس يلين حول موضوع الوحدة، ومن ذلك ما صرح به لصحيفة الشعلة، بأنه مع الوحدة، بشرط ألا يفرض عليه اعتناق آراء ومبادئ غيره⁽⁶²⁾ وشرح رؤيته للموضوع بقوله: "...على أساس أن الوحدة تكون مع من يقدمني أو يتقدم معي ولو خطوة واحدة إلى الأمام...".⁽⁶³⁾

وجاءت الانتخابات التشريعية في 17 جوان 1951، ليزداد معها ظلم وتعسف السلطات الاستعمارية، التي ضاعفت من الاعتقالات ومن أعمال العنف، التي اعتبرتها أفضل الوسائل للقضاء على التيار الثوري الرامي إلى استرجاع السيادة الوطنية ولحمل التيارات السياسية الأخرى على لدخول إلى بيت الطاعة والقبول بالحلول التي لا تتعدى فكرة المساواة على الطريقة الاستعمارية.⁽⁶⁴⁾

إن هذه الحالة وكل ما ترتب عنها من اعتقالات، وما نجم عنها من تشكيل لجان مساندة ومناصرة للمعتقلين، قد أدت في النهاية إلى حمل كل التشكيلات السياسية على تجاوز الخلافات السياسية والإيديولوجية، فكان لابد من لم الشمل في حركة موحدة هي: "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها".⁽⁶⁵⁾

وقد ضمت هذه الجبهة كل من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين⁽⁶⁶⁾ هذا ما خلق جوا من التفاؤل بين الجزائريين، عبرت عنه صحيفة المنار

بقولها: " إنها بشرى تشرح الصدور، وتنعش الآمال، وتقوي التفاؤل بمستقبل هذا الوطن، بشرى تشد العزائم وتدفع بالعاملين إلى مضاعفة الجهود، وبالمكافحين إلى مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق المطامح القومية".⁽⁶⁷⁾

- الهوامش:

- حورية بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951،
(2) الجزائر، عن وزارة الثقافة، 2013، ص213
- (3) -Journal officiel, 19 aout 1945, p 5155.
- (4) - آمنة مجدوب، الانتخابات في الجزائر ما بين سنتي 1951-1954،
رسالة لنيل شهادة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1980، ص 17.
- (5) -نفسه، ص 18.
- (6) - ليلي حمري، الجمعية الجزائرية و قضايا الجزائريين فيما بين 1948-
1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ، 2015/2014، ص 45
- (7) Manuel, Marlo: **L'organisation administrative de l'Algérie** Ed. libraire Ferranis, Alger, 1951p103
- (8) - بن مجدوب: مرجع سابق، ص 21.
- (9) - عمار بوحوش: تاريخ الجزائر السياسي من البداية الى 1962، دار
المغرب الإسلامي، طبعة الأولى، 1997 ص 370.
- (10) - أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية
الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة مسعود مسعود و محمد عباس، منشورات
الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص312.
- (11) - Journal officiel, 05-03-1948, p 2283
- (12) - Jacques Michel Bouvet , **Les élections en Algérie de 1945-1954**, mémoire de fin d'études de l'institut d'études politiques d'Aix en provence, Etabli sous la direction de monsieur le professeur Le Tourneau d'Aix en provence, p34
- (13) -Paul, De Viard: **Délibération des indigènes d'Algérie**, V1, éd, Snipet view , Paris, 1937, p 42.
- (14) -عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، طبعة أولى، 2005، ص 303.

- (15) - عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ص 303.
- (16) - نفسه.
- (17) - شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، المجلد 2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 991.
- (18) - Benkhedda, Benyoucef: **les origines du 1^{er} novembre 1954** , édition du centre d'étude et de la recherche sur le mouvement national algérien et la révolution du 1^{er} novembre 1954, deuxième édition, 1999 p 119
- (19) - Ibid, p 220 .
- (20) - قداش، محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)، الجزء الثاني، هدية من وزارة المجاهدين، بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لاندلاع الثورة المسلحة، تمت الترجمة بالمعهد العالمي للترجمة، أحمد البار، العنوان الأصلي: Histoire du nationalisme algerien , tome 2 (1939-1951) شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 1136
- (21) - ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: (1947-1954)، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1948، ص 87.
- (22) - لحسن جاك، "انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 4-11 أبريل 1948"، مجلة المركز الجامعي والدراسات في المجتمع والتاريخ، قسم التاريخ المركز الجامعي معسكر، العدد رقم 03 ديسمبر 2008، ص 113
- (23) - Kaddeche, Op.cit, p 796.
- (24) - Naegelen , Mission en Algerie , Op.cit, p66.
- (25) - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، مكتبة اتحاد الكتاب العرب، 1999 ، ص 162.
- (26) - قداش: مرجع سابق، ص 1137.
- (27) - محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، منشورات دار هومة، الجزائر ، ص 313.

- (28) - للمزيد حول قانون وارني الصادر في 26 جويلية 1873، أنظر:
محمد صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830-1930)، ديوان
المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة 1999 ص ص 113-118.
(29) - قداش، مرجع سابق، ص 1137 .
(30) - نفسه.

(31) - Ben Khedda : Op.cit, p 119.

(32) - Ageron: Op.cit, p 611.

- (33) - حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952 ،
ترجمة عن الفرنسية سعيد جعفر منشورات البرزخ، 2002، ص 165
(34) - الزبيري، المرجع السابق ، ص 163.
(35) - نفسه.

(36) - نفسه، ص 164.

- جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسيير، القوميات الإسلامية والسيادة
الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وآخرون، (37) مراجعة فريد
السوداني، منشورات الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976. ص
281.

- (38) - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى 1962، دار
الغرب الإسلامي، 1997، بيروت، ص 317.
(39) - عباس فرحات، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر
رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون
المطبعة، الجزائر 2005 ص 223.

(40) - ARON, ROBERT: **Les Origines de la révolution
Algérienne**, édition librairie Arthème FAYARD, Paris,
France, 1962 p 279.

- (41) - لقد تحصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على العديد من
المقاعد في الدور الأول، أما في الدور الثاني فإنها لم تتحصل على أي مقعد،
بالرغم من أنها كانت مترشحة في تسعة دوائر انتخابية، والحقيقة أن الإدارة
الفرنسية وقفت بالمرصاد أمام الحركة في الدور الثاني من الانتخابات، إلى

درجة أن هناك 79 من مرشحيها الفائزين في الدور الأول أصبحوا متابعين قضائياً، وبالتالي فإنهم لم يتمكنوا من حضور أية جلسة من جلسات المجلس الجزائري. للمزيد من المعلومات انظر: Ageron: **Op.cit**, p 61. -Aron: **Op.cit**, p 279. (42)

(43) -جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسيير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وآخرون، مراجعة فريد السوداني، منشورات الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 358. (44) -المنار: "ملاحظات حول المعركة الانتخابية"، عدد 6، يوم 30 جويلية 1951 Colette et Francis Jeanson: **L'Algérie hors la loi**, Ed, A.N.E.P et Bibliothèque du Maghreb, Alger, 2006 p 63. - (45)

(46) - محمد بن عبد الكريم الخطابي، هو قائد ثورة الريف بالمغرب، المقاومة للاستعمار الفرنسي في 1912، و قد لجأ إلى مصر عام 1947، فارا من السلطات الفرنسية، التي كانت من جزيرة الاتحاد بالمحيط الهندي، وقد عمل عبد الكريم الخطابي رفقة زعماء الحركة الوطنية المغربية بالقاهرة على توجيه العمل المشترك ضد الاستعمار الفرنسي وبقي بمصر لغاية وفاته. انظر: الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية ج 3، ص 833.

(47) - Archive Historique de la wilaya de Constantine., Articles et documents, Documentation Française, 1948.

(48) - ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم: "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: (1947-1954)، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية

للكتاب، الجزائر 1948. ص 94

(49) نفسه

(50) - نقلا عن : صحيفة البصائر ، عدد 35، في 10 ماي 1948.

(51) - بيان إنشاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، القاهرة، 1948/04/24، نقلا عن : صحيفة البصائر عدد 35، في 10 ماي 1948.

(52) - عمار النجار، جريدة النصر، عدد 20، 1993/11/24.

(53) -محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 46.

- (54) - محمد بوزوزو، " متى ينتخب البرلمان الجزائري"، جريدة المنار، عدد5، في 15 جويلية 1951، ص1 و2.
- (55) - بوجليدة، يمينة: **الحركة الوطنية الجزائرية (1950-1954) مسار وتصور**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، 2007/2008. ص99
- (56) - Kaddache: Op.cit, p 365.
- بيان إنشاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، القاهرة، 1948/04/24، نقلا عن صحيفة البصائر عدد 35، 10 ماي 1948.
- (57) - Yousfi M'hamed: **L'Algerie en marche**, T1, Ed. E.N.A.L, Alger, 1984 . , p 104
- (58) - Naegelen : **Missionen Algerie**, , Ed. Ernest Flammarion, Paris, 1956, p 176
- (59) -Marcel Edmond Naegelen: **Une route plus large que longue**, Ed, Laffont, Paris, 1964, p 130.
- (60) - كاعتبار الحزب الشيوعي، حزبا غير وطني من قبل حركة الانتصار، وهذا بسبب عدم تبنيه لفكرة الاستقلال إضافة إلى كون جمعية العلماء المسلمين كانت تسعى إلى البقاء بعيدة عن المهاترات السياسية، لذ لم يكن أعضاؤها متحمسين لفكرة الوحدة: انظر: Colette et Jeanson: **Op.cit.**, p 288.
- (61) - المنار: "رسالة الزعيم مصالي الحاج"، عدد 05، يوم15 جوان 1951.
- (62) -L'Algerie Nouvelle, N 49, septembre, 1950.
- (63) - جريدة الشعلة، عدد08، 2 فيفري 1950.
- (64) - بوجليدة : مرجع سابق، ص 101.
- (65) - نفسه.
- (66) - Colette et Jeanson: **Op.cit**, p 109.
- (67) - العمري، مومن: **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926-1954**، دار طليعة للنشر والتوزيع قسنطينة 2003. ، ص 152، 153.